

النظام الضريبي الأمريكي والسويسري والجزائري (دراسة مقارنة)

أ.د. مقدم عبيرات¹

أمنة التونسي/ سارة عبد العالي²

مقدمة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا من الدول الرأسمالية المتقدمة، وكما هو الحال بالنسبة لهذه المجموعة من الدول فهي تأخذ بفلسفة المشروع الحر من الناحية الاقتصادية، فتؤمن بحرية العمل، الإنتاج، التملك وحرية الاختيار، والتفاعل الحر بين الطلب والعرض في سوق المنتجات النهائية وسوق خدمات عوامل الإنتاج من أجل حل المشكلة الاقتصادية، أما من ناحية النظام السياسي فتؤمن كل من الولايات المتحدة وسويسرا بالديمقراطية وتعدد الأحزاب ومساهمة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات السياسية على المستويات المختلفة (المحلية والفيدرالية)، أما بالنسبة للنظام الاجتماعي السائد فهو نظام مبنى على مجموعة من الأسس تكفل التقدم الاقتصادي والاجتماعي مثل تكافؤ الفرص والموضوعية في اتخاذ القرارات وتكريم العمل وجانب كبير من الرعاية الاجتماعية للعاملين وأسرهم.

ولما كان النظام الضريبي في دولة معينة ما هو إلا دالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في تلك الدولة، فإنه يمكننا أن نتوقع شكل وأهداف النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. فمن ناحية طالما أنهما تطبقان فلسفة المشروع الحر فإن حل المشكلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي تكون مهمة القطاع الخاص في الدرجة الأولى، وينحصر دور الدولة في إشباع الحاجات العامة كالدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة، كما أن الدولة يمكنها أن تتدخل أيضاً في علاج مشاكل التضخم والانكماش التي تعتري الاقتصاد القومي بين الحين والآخر. ومن ناحية أخرى لما كانت الفلسفة الاجتماعية السائدة تتادي بضرورة توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، نجد أن جانباً مهماً من الحصيلة الضريبية مثلًا في الولايات المتحدة (لاسيما على المستوى الفيدرالي) توجه نحو الإعانات الاجتماعية وتوفير مستوى مقبول من المعيشة للمتعللين. أما من الناحية السياسية فمن المتوقع أن تؤثر الديمقراطية بصورة مهمة على عملية فرض الضرائب وكيفية إنفاق حصيلتها، وعليه فإن الجباية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية

¹ استاذ التعليم العالي جامعة الاغواط

² باحثتان

وسويسرا تتميز بلامركزية التشريع¹، و عليه فإن النظام الضريبي في دولة (لامركزية) فدرالية يختلف عن النظام الضريبي في دولة مركزية.

1 ملامح النظام الضريبي الأمريكي

1.1 الهيكل العام للنظام الضريبي الأمريكي

أولاً: تقديم الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية (بالإنجليزية: United States of American) هي جمهورية دستورية فيدرالية تضم خمسين ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية. تقع معظم البلاد في وسط أمريكا الشمالية، حيث تقع 48 ولاية وواشنطن العاصمة بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي وتحدها كندا شمالاً والمكسيك جنوباً. تقع ولاية ألاسكا في الشمال الغربي من القارة، وتحدها كندا شرقاً وروسيا غرباً عبر مضيق بيرينغ. أما ولاية هاواي، وهي عبارة عن أرخبيل فتقع في منتصف المحيط الهادئ. كما تضم الدولة العديد من الأراضي والجزر في الكاريبي والمحيط الهادئ.

تأتي الولايات المتحدة في المركز الرابع من حيث المساحة (3.79 مليون ميل مربع أو 9.83 مليون كم²)، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان (307 مليون نسمة) ، و يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد وطني في العالم، حيث في 2008 يقدر إجمالي الناتج المحلي 14.3 تريليون دولار أمريكي (23 في المائة من المجموع العالمي، استناداً إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي و 21% من حيث القوة الشرائية).

تعد الولايات المتحدة أقدم فيدرالية حية في العالم. هي جمهورية دستورية وديمقراطية تمثيلية "تحكمها الأغلبية ويصون فيها القانون حقوق الأقليات"، يخضع المواطنون لثلاث مستويات من الحكومات: الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية، تنقسم واجبات الحكومات المحلية بين حكومات المقاطعات وحكومات البلديات. يتم انتخاب مسؤولي الحكومات من قبل المواطنين عبر انتخابات فردية في تلك المقاطعات. لا يوجد نظام للتمثيل النسبي على المستوى الفيدرالي، ونادراً ما يلاحظ على المستويات الأقل من ذلك. وتتكون الحكومة الفيدرالية من ثلاثة فروع :

السلطة التشريعية: يتكون الكونغرس من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، من مهامه وضع القانون الفيدرالي وإعلان الحروب وتصديق المعاهدات ولديه نفوذ الملاحقة وسلطة الاتهام بحيث يمكنه إزالة أفراد من الحكومة.

¹ المرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، الاسكندرية، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004، ص 55-65.

السلطة التنفيذية: الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن حقه رفض مشاريع القوانين وتعيين مجلس الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يديرون وينفذون السياسات والقوانين الفيدرالية.

السلطة القضائية: وهي المحكمة العليا والمحكمة الفيدرالية الأخرى. يتم تعيين القضاة من قبل الرئيس وبموافقة مجلس الشيوخ، وهم يفسرون القوانين ويسقطون تلك التي يرونها غير دستورية.¹

ثانيا: الضرائب المفروضة في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاث مستويات:

ينقسم النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة مستويات مرتبطة بمستويات الحكومة المختلفة وتتكون هذه المستويات من الآتي:²

- مستوى الحكومة الفيدرالية (تفرضها الحكومة المركزية)؛

- مستوى الولايات (أي ولايات أمريكا)؛

- على مستوى المحليات داخل كل ولاية.

1- مستوى الحكومة الفيدرالية

فمن جانب الإيرادات الضريبية نجد أن أهم الضرائب حالياً على المستوى الفيدرالي الضرائب على الدخل الشخصي وعلى المرتبات حيث تحتل الغالبية العظمى من إجمالي الإيرادات التي تتحصل عليها و تشكلان معا 82 % إجمالي الإيرادات الفيدرالية العامة حسب احصائيات عام 2010، بالإضافة الى هذين النوعين من الضرائب توجد أيضا ضرائب أخرى تمثل مصادر مهمة لدخل الحكومة الفيدرالية. ومن أهم هذه الضرائب الضرائب على أرباح الشركات والتي تشكل 9% تليها الضرائب الجمركية بنسبة 3% والضرائب على الممتلكات والهدايا بنسبة 1% في حين تمثل النسبة المتبقية 6% إيرادات أخرى حيث بلغت هذه الضرائب 2.041 بليون دولار³ لعام 2010. وقد حصلت ضرائب الدخل على هذه الأهمية عبر مدة طويلة منذ (1913) وحتى الآن نتيجة وجود نظام التصاعد في أسعار هذه الضرائب والانخفاض المتتالي في حد الإعفاء من تلك

¹<http://ar.wikipedia.org/wik07./02/2013,.11:00>

² يونس أحمد البطريق وحامد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1983، ص205.

³http://en.wikipedia.org/wiki/File:Federal_Receipts_by_Source,_2010.jpg

.2013/03/03.17:30

الضرائب وتأخذ ضريبة دخل الشركات أهمية متناقصة عبر الزمن في تحقيق الحصيلة الضريبية الكلية، حيث أنها متناقصة حوالي 9% عام 2010 من الحصيلة الكلية للضرائب الفيدرالية بعد أن كانت 11.4% في 1994 في حين أنها كانت قبل الحرب العالمية الثانية لها الأولوية الأولى في الحصيلة الضريبية الأمريكية¹، كما أن ازدياد مستوى دخل الأفراد في المجتمع وانخفاض حد الإعفاء وارتفاع أسعار الضرائب على الأشخاص الطبيعيين جعل الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين (الضرائب على الدخل الشخصي وعلى المرتبات) تأخذ المرتبة الأولى في الحصيلة الضريبية. وتأخذ الضرائب على ارباح الشركات في ظل المستوى الفيدرالي المرتبة الثانية من الاهتمام وإن كانت متخلفة بدرجة كبيرة عن ضرائب الدخل بينما تأخذ الضرائب النوعية على الانفاق في ظل المستوى الفيدرالي المرتبة الثالثة فتفرض الضرائب على بعض المنتجات وتحصل الرسوم الجمركية على الواردات ولكن أسعارها منخفضة وحصيلتها ضئيلة بدرجة كبيرة (1.7%) من الحصيلة الكلية عام (1994)² وحوالي 3% عام 2010³.

أما الضرائب على الثروة (الهدايا والتركتات) في ظل المستوى الفيدرالي فتأخذ مرتبة ضئيلة من الاهتمام حيث تتخفف حصيلة هذه الضرائب بصورة واضحة حوالي 1% عام 2010.

2- مستوى الولايات والمحليات

تعتمد حكومات الولايات في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة الضرائب على المبيعات العامة والتي تتفاوت أسعارها من ولاية إلى أخرى تتراوح بين (4%) إلى (7%)⁴ من قيمة المبيعات الإجمالية من السلع والخدمات ويتحملها المستهلك النهائي (تشد أريزونا ب 9.1% وكولرادو ب 2.9%) باستثناء ولاية ديلاوير، ولاية مونتانا و ولاية ألاسكا و ولاية أوريغون التي هي خالية تماما من ضرائب المبيعات و ولاية نيوهامبشير التي تفرض ضريبة مبيعات 9 % فقط على

¹ سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 31.

² المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 104.

³ http://en.wikipedia.org/wiki/Income_tax_in_the_United_States#Distributi 2013 /03/03 :15:30.

⁴ Anne Galmace , LA FISCALITE AUX ETATS-UNIS, PARIS , DIRECTION DE LA LEGISLATION FISCALE, www.minefi.gouv.fr/performance/pdf/fiscalite_etats_unis.pdf.p5.

وجبات المطاعم والفنادق¹. فهي في ولاية اوهايو تمثل حوالي 32% من إجمالي الحصيلة الضريبية على مستوى ولاية اوهايو ويلبها في الأهمية من حيث الحصيلة الضريبية الضريبة على الدخل (المرتبات) بـ 31%²، في حين تشكل الضرائب على الممتلكات والعقارات أهم مصدر ضريبي بالنسبة للحكومات المحلية .

وتمثل إجمالي الإيرادات الضريبية عام 2010، التي تم تحصيلها على المستوى الفيدرالي والولائي والمحلي حوالي 24.8% من الانتاج الداخلي الخام، وهذا حسب ماجاء في تقرير المنظمة العالمية للتعاون والتنمية الاقتصادية³.

ويعتبر النظام الضريبي الأمريكي أكثر النظم الضريبية تقدما في الدول الصناعية ، ويتكون من الضرائب المباشرة وتتمثل في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على المرتبات والضريبة على دخل الشركات والممتلكات التركات والهدايا، اما الضرائب غير المباشرة فتتمثل في الضرائب على المبيعات، والجمركية وسوف نوضح كل واحدة منها كما يأتي:

* الفرع الأول: الضرائب المباشرة

1- الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين Taxe of Natural PersonsIncome

تعد هذه الضريبة من أهم الضرائب بالنسبة للحصيلة الضريبية في الولايات المتحدة على المستوى الفيدرالي، حيث بلغت نسبتها (41%) من إجمالي الحصيلة الضريبية عام (2010)، أما على المستوى المحلي (مستوى الولايات، والبلديات) يلاحظ أن أسعار هذه الضريبة تكون منخفضة جداً بالمقارنة مع الضرائب الفيدرالية و يكون ذلك لتقليل الازدواج الضريبي. وتعاني ضرائب الدخل على مستوى المحليات من المشاكل القانونية المرتبطة بمصدر الدخل والولايات التي لها حق فرض ضرائب الدخل على الممولين إذا ما اختلف مكان العمل عن مكان الإقامة. وتعد هذه الضريبة حالياً الضريبة العامة في الولايات المتحدة، حيث يتم الاعتماد عليها بصورة رئيسية في الحصول على

¹http://en.wikipedia.org/wiki/Sales_taxes_in_the_United_States,03/03/2013,16:00.

²http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/8/8a/Composition_of_Ohio_State_Revenue_%282007%29.jpg,03/03/2013,16:00.

³"America's Aversion to Taxes".New York Times. August 14, 2012.

http://www.nytimes.com/2012/08/15/business/economy/slipping-behind-because-of-an-aversion-to-taxes.html?_r=1&src=recg. Retrieved 2012-08-15.

الجزء الأكبر من الحصيلة الضريبية، وتحقيق الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي الأمريكي¹. ويرجع ذلك إلى الزيادات المستمرة سنة بعد أخرى في مستويات الدخل النقدية والحقيقية لأفراد المجتمع الأمريكي، مما جعل الفرد الأمريكي العادي من المكلفين بدفع هذه الضريبة.

تأخذ هذه الضريبة بمبدأ **التبعية السياسية** فتفرض هذه الضرائب على المواطن الأمريكي المقيم بالولايات المتحدة وأيضاً على المقيم خارجها، ويستثنى من دفع هذه الضريبة الأمريكي الذي يقيم بالخارج فترة تزيد عن السنة ونصف ويحقق دخلاً لا يتجاوز عشرين ألف دولار وكما تأخذ هذه الضريبة بمبدأ **التبعية الاقتصادية** فتفرض على الأموال التي تتحقق في الولايات المتحدة وفقاً لضابط المصدر، وأخيراً تفرض على الأموال التي تتحقق خارج أمريكا لمن يقيم الولايات المتحدة أخذاً بمبدأ **التبعية الاجتماعية** وضابط المواطن.

إضافة لما سبق حيث يتحدد نطاق الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بكافة أنواع الدخل التي تتحقق للممول والتي تحقق جمعها خلال سنة نقداً أو عيناً، بطريقة منتظمة أو عرضية.

وتختلف طريقة تحديد الدخل الخاضعة للضريبة من ولاية إلى أخرى، حيث ان لكل ولاية الحق في تحديد مكونات الدخل الخاضع، إلا ان ما هو ملاحظ ان اغلبية هذه الولايات تعتمد على مفهوم الدخل الخاضع على المستوى الفيدرالي، ومن اجل حساب مبلغ الالتزام أو العئ الضريبي يتطلب اتباع الخطوات التالية وهي²:

الخطوة الاولى: حساب اجمالي الدخل المعدل، وهو اجمالي الدخل من جميع المصادر الخاضعة للضريبة مطروحاً منه بعض النفقات المحددة والتي يتكبدتها المرء في سبيل حصوله على هذا الدخل الاجمالي، ومصادر الدخل هي:

- **دخل العمل** (كالاجور والمرتببات والمعاشات)؛

- **دخل رأسمال** (توزيعات الاسهم، الفوائد على الايداعات والقروض، ايجارات العقارات)؛

- **دخل العمل ورأسمال** (الارباح التجارية والصناعية وارباح المهن غير التجارية)؛

- **أرباح اليانصيب والأرباح غير المشروعة كأرباح القمار والتهرب وغيرها؛**

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص.225.

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007، ص.473.

-الجوائز والهدايا.

الخطوة الثانية : تحويل اجمالي الدخل المعدل الى دخل خاضع للضريبة ،ويتم هذا عن طريق طرح جميع الاعفاءات والخصومات من اجمالي الدخل المعدل .

الخطوة الثالثة: حساب قيمة الضرائب المستحقة على الفرد ،وهناك جدول للمعدلات يتم بواسطته حساب العبء الضريبي، ويتعرض دافعي الضرائب لجدول معدلات ضريبية مختلفة ، فمثلا الشخص الذي يقدم اقراره الضريبي بمفرده تطبق عليه معدلات تختلف عن تلك التي يتعرض لها زوج وزوجة يقدمان اقرارا مشتركا بينهما والجدول التالي يوضح معدلات الضرائب السارية المفعول في سنة 2013 :

الجدول 1 : معدلات الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين

معدلات الضرائب	العازب	التصريحات المشتركة للمتزوجين	تصريح فردي للمتزوجين	رب اسرة
10%	\$0 - \$8,925	\$0 - \$17,850	\$0 - \$8,925	\$0 - \$12,750
15%	\$8,926 - \$36,250	\$17,851 - \$72,500	\$8,926 - \$36,250	\$12,751 - \$48,600
25%	\$36,251 - \$87,850	\$72,501 - \$146,400	\$36,251- \$73,200	\$48,601 - \$125,450
28%	\$87,851 - \$183,250	\$146,401- \$223,050	\$73,201- \$111,525	\$125,451 - \$203,150
33%	\$183,251- \$398,350	\$223,051- \$398,350	\$111,526- \$199,175	\$203,151- \$398,350
35%	\$398,351- \$400,000	\$398,351- \$450,000	\$199,176- \$225,000	\$398,351- \$425,000
39.6%	\$400,001+	\$450,001+	\$225,001+	\$425,001+

Source: Internal Revenue Service, U.S. Dept't of the Treasury (Jan. 2013),2013Tax Rate Tables<http://www.irs.gov/pub/irs-pdf/n1036.pdf>. p4

وتتمثل الاعفاءات والخصومات في انه يتميز نظام الضرائب الفيدرالية الامريكي على الدخل الشخصي انه يمنح كل اسرة اعفاء ضريبيا واحد عن كل فرد تتكون منه الاسرة وتبلغ قيمة هذا الاعفاء \$ 3900¹ في سنة 2013، وهذا الاعفاء يتم تعديله سنويا لمراعاة اثار التضخم فقد كان

¹IRS Announces 2013 Tax Rates, Standard Deduction Amounts and More",14/03/2013,16:40 .

في العام 2012 حوالي \$3800، والغرض من هذه الاعفاءات هو مساعدة الآباء على تربية الأطفال وتشجيع الأزواج على الاستقرار وإنجاب الأطفال. هذا يساعد على الاستقرار الاجتماعي الذي تفتقر الولايات المتحدة إليه، بالإضافة إلى الاعفاءات الأسرية فإنه يجب أيضاً طرح قيمة خصومات من إجمالي الدخل المعدل بهدف الوصول إلى الدخل الخاضع،

2- الضريبة على الشركات The Tax on the Firms

تمثل الضرائب على أرباح الشركات مصدراً مهماً من مصادر الحكومة الفيدرالية الأمريكية، فإذا كان القانون المنظم للشركات يسمح لها بوجود شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكيها، فإن أرباحها في ظل شروط معينة سوف تعامل معاملة ضريبية خاصة تدخل في نطاق ضريبة الشركات. وابتداءً من عام 1944 أصبحت ضريبة دخل الشركات على المستوى الفيدرالي تحتل المرتبة الثانية في الهيكل الضريبي وذلك بعد الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين¹، أما على المستوى المحلي (الولايات والبلديات) فإنها تحتل أهمية صغيرة جداً، أما على المستوى الفيدرالي فإن الضرائب على الشركات وإن احتلت المرتبة الثانية كإيراد ضريبي بعد ضريبة الدخل، إلا أنها أهميتها النسبية قد انخفضت في الحقب الحديثة، حيث كانت في عام (1950) تمثل نسبة 27.9% من إجمالي الحصيلة الضريبية الفيدرالية، وبحلول عام (1990) انخفضت هذه النسبة إلى 9.1%، أما عام (1994)² فقد بلغت تقريباً (11%) من إجمالي الإيرادات الضريبية وبحلول عام (2010) انخفضت هذه النسبة إلى 9%، تسري هذه الضريبة على جميع الأشخاص الاعتباريين، وإن كان يقتصر سرانها بصفة عامة على الشركات المساهمة وشركات التأمين والهيئات الأمريكية وغيرها من المنشآت الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق الربح³ ويديرها مجلس إدارة، كما تفرض هذه الضريبة أيضاً على الشركات الأجنبية وذلك في حدود الأرباح التي تحققها داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا يخرج عن نطاق هذه الضريبة الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح وشركات الأشخاص، والتي يخضع أصحابها للضريبة على الأشخاص الطبيعيين.

ومن المعروف أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتركز الشركات المساهمة أساساً في

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص 262.

² المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص 135.

³ يونس أحمد البطريق وحامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، مرجع سابق، 1983، ص 420.

مجالات الصناعات الثقيلة واستغلال المناجم وتجارة الجملة، بينما تتركز شركات الأشخاص في كل من القطاع الزراعي وتجارة التجزئة¹.

سعر هذه الضريبة تصاعدي بالشرائح شأن الضريبة على الأشخاص الطبيعيين، تتراوح أسعارها بين (15%-35%) وهي موضحة بالجدول التالي:

الجدول 2 : معدلات الضريبة على الشركات

الدخل الخاضع (\$)	معدل الضريبة
0 to 50,000	15%
50,000 to 75,000	\$7,500 + 25% (يجب ان لا تفوق \$50.000)
75,000 to 100,000	\$13,750 + 34% (يجب ان لا تفوق \$75.000)
100,000 to 335,000	\$22,250 + 39% (يجب ان لا تفوق \$ 100.000)
335,000to 10,000,000	\$113,900 + 34% (يجب ان لا تفوق \$ 335.000)
10,000,000to 15,000,000	\$3,400,000 + 35% (يجب ان لا تفوق \$10.000.000)
15,000,000 to 18,333,333	\$5,150,000 + 38% (يجب ان لا تفوق \$15.000.000)
18,333,333 and up	35%

Source: Department of the Treasury Internal Revenue Service. Instructions for Form 1120,p18

مع العلم ان الجدول اعلاه يخص المستوى الفيدرالي، اما على المستوى المحلي والولائي فتكون معدلات الضرائب على ارباح الشركات اقل، كما انها نفقات قابلة للخصم من وعاء الضرائب

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص ص147-148.

على الدخل الشخصي.

-يترتب على فرض هذه الضريبة على الأرباح الموزعة من قبل الشركات وجود نوع من الازدواج الضريبي لذات الوعاء، حيث تفرض عليها الضريبة مرة ثانية عندما تدخل ضمن وعاء الضريبة على الأشخاص الطبيعيين¹.

3-ضريبة الثروة The Taxe of Wealth

تعد الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين وعلى الشركات من الضرائب التي تفرض على متغيرات متحركة لأن لها بعداً زمنياً، ويجب ان يشار إلى المدة الزمنية التي يكتسب خلالها الدخل شهر أو سنة. أما المتغيرات الساكنة فلا يكون لها بعد زمنياً وإنما مقاس في لحظة زمنية محددة وليست معدلاً لكل وحدة من الزمن. والثروة تمثل هذا النوع لأنها تشير إلى قيمة الأصول التي قام الفرد بتكوينها. وهكذا فإن الضرائب على الثروة هي ضرائب تفرض على مخزون الثروة،

ومن أهم ضرائب الثروة وهي ضرائب الملكية قد تركت لمستوى المحليات والبلديات بينما تفرض الحكومة الفيدرالية ضرائب التركات (Estate Taxes) والضرائب على الهدايا (Gifts Taxes). ولعل ضرائب الثروة على المستوى الفيدرالي منخفضة الأهمية بالنسبة للحصيلة الضريبية مقارنة بالضرائب على الدخل وحتى بالنسبة للضرائب على السلع، وقد بلغت حصيلتها 1.2% من إجمالي الحصيلة خلال (1979-1994) و 1% الحصيلة الضريبية لسنة 2010 مما يعني أنها مستقرة عند واحد في المائة تقريباً. وأهم ضرائب الثروة الضريبة على التركات والضريبة على المنح والهبات.

أ. الضريبة على التركات²

إن ضريبة التركات ذات أهمية خاصة من وجهة نظر الهيكل الضريبي والسياسات الضريبية، ذلك أنها يمكن أن تكون أداة مهمة في إعادة توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع وتفرض هذه الضرائب على كافة مستويات الحكومة بالولايات المتحدة الأمريكية (على المستوى الفيدرالي والولايات والبلديات) وقد بلغ إجمالي حصيلة هذه الضريبة في عام (2010) ما يقارب من 19 بليون دولار (على المستوى الفيدرالي فقط) وترجع ضالة هذه الحصيلة إلى كثرة الإعفاءات على

¹ نفس المرجع ، ص 281.

² المرسي السيد حجازي ، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص ص 149-150.

هذه الضريبة بالإضافة إلى انخفاض أسعار هذه الضريبة.

ومن المعروف أن القانون الضريبي (1976) قد أدمج كلاً من ضريبي التركات وضريبة الهبات في ضريبة واحدة على التركات والهبات حيث تجمع كل من القيمة التراكمية للمنح والهبات التي قدمها الفرد طيلة حياته إلى قيمة التركات وقت الوفاة. وهكذا فإن مقدار الضريبة يعتمد على كمية الثروة التي حولها كل مواطن أمريكي أو يقيم في الولايات المتحدة إلى الآخرين قبل وبعد الوفاة، ويتحدد وعاء هذه الضريبة عن طريق خصم نفقات معينة من قيمة الثروة الاجمالي بهدف تحديد قيمة الثروة الخاضعة، ومن أجل حساب قيمة العبء الضريبي يجب اتباع الخطوات التالية:

***الخطوة الاولى:تحديد قيمة الثروة الاجمالية:** قيمة الثروة الاجمالية هي اجمالي ما تتضمنه وصية المتوفى من ممتلكات وأموال وعقارات بالإضافة الى قيمة الممتلكات التي قام المتوفى بنقلها في السنوات الثلاثة التي سبقت تاريخ الوفاة، بالإضافة الى قيمة عوائد التامين على الحياة وعوائد أموال المتوفى من ارباح وفوائد.

الخطوة الثانية: تحديد قيمة الثروة الخاضعة: يتم ذلك عن طريق تحويل قيمة اجمالي الثروة الى قيمة الثروة الخاضعة وذلك عن طريق خصم بعض النفقات القابلة للخصم وتمثل في:

-نفقات الجنازة، والنفقات الادارية الضرورية .

-قيمة الديون القائمة ضد صاحب الثروة.

-قيمة المساهمات الخيرية .

-قيمة الاموال المتروكة للزوجة.

الخطوة الثالثة: حساب قيمة الضرائب المدفوعة(العبء الضريبي): يتغير معدل الضريبة وقيمة الثروة الخاضعة بشكل مستمر حيث ابتداء من جانفي 2013 اذا كانت قيمة الثروة اقل من 5.25 مليون دولار فهي معفية من الضرائب اما اذا فاقت هذا المبلغ فهي تخضع بنسبة 40%¹ من مبلغ الثروة الخاضعة.

ب. الضريبة على المنح و الهبات

¹<http://www.irs.gov/uac/Newsroom/Annual-Inflation-Adjustments-for-2013,12/03/2013>

كان لزاماً على المشرع الضريبي الأمريكي أن يفرض ضريبة على الهبات لإيجاد التوازن بينها وبين الضريبة على التركات¹، وتخضع الهبات والمنح التي يقدمها بعض الأغنياء للضريبة على التركات والمنح والهبات ويقع عبئها على المانح، وكان القانون الضريبي يفصل بين الضريبة على التركات والضريبة على المنح والهبات قبل عام (1986) ولكن تم توحيد المعاملة الضريبية بداية من عام (1987) نتيجة للإصلاح الضريبي الذي تم في (1986)².

حيث يتم إخضاع التحويلات التي تتم قبل وبعد الوفاة للضرائب ولذا فإن مقدار الضريبة الإجمالي (بالنسبة للفرد) يصبح دالة في تحويلات الفرد بغض النظر عن التوقيت. ونظرياً فإن ذلك يهدف إلى إلغاء الحافز الذي كان موجوداً قبل هذا القانون بأن يعطي الفرد جزء من ثروته قبل وفاته، ولكن في الواقع فإن هذا الحافز قد انخفض إلى درجة كبيرة مع وجود ثغرتين في القانون الضريبي تسمحان بالاستفادة أو تجنب ضرائب التركات والهبات كما هو الحال عندما تنتقل الثروة مباشرة من الأجداد إلى الأحفاد، ويعني ذلك أن التركات ستكون خاضعة فقط لضريبة واحدة بدلاً من اثنتين ولا يوجد مانع قانوني إزاء ذلك إلا أن المشرع الضريبي قد جعل ذلك يخضع لضريبة ذات أسعار أعلى. والثغرة الثانية توجد فيما يسمى بتأسيس المؤسسات الخيرية أو التي لا تهدف إلى تحقيق الربح كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات فورد وروكفلر حيث تقوم بعض العائلات بمنح الكثير من ثرواتها عند الوصية إلى المؤسسات العلمية والثقافية لاسيما الجامعية حيث أنها تكون غير خاضعة للضريبة .

ج. الضرائب على العقارات:

تمثل الضرائب على العقارات والممتلكات مصدراً رئيسياً من مصادر دخل الحكومات المحلية، فالحكومات المحلية في الولايات المتحدة تحصل من الضرائب على الممتلكات على نحو 30 % من إجمالي إيراداتها الضريبية فمثلاً تمثل في ولاية اهاويو 29 % من إجمالي إيراداتها الضريبية، وتنقسم الضرائب على العقارات إلى نوعين أساسيين³:

✓ الضرائب على الاراضي والمباني التجارية والصناعية.

¹ يونس أحمد البطريق ود. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، مرجع سابق، 1983، ص 425.

² المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص 155-156.

³Fisher, Glen, History of Property Taxes in the United States,

2002, <http://eh.net/encyclopedia/article/fisher.property.tax.history.us.12/03/2013.15:35>.

✓ الضرائب على التحسينات التي تقوم بها الشركات على اراضيها كالاساور والممرات والمجاري.

وتختلف معدلات الضريبة على الممتلكات من حكومة محلية الى اخرى ، وهذا يلعب دورا كبيرا في تحديد المواقع التي ستختارها الشركات للتمركز فيها، يتم تحديد مبلغ الضريبة سنويا على أساس القيمة السوقية للممتلكات في تاريخ محدد، هذه الاخيرة يتم تعديلها كل ثلاث سنوات حيث تختلف نسب التقييم ومعدلات الضرائب بين الولايات القضائية، كما تختلف داخل حدود المدينة الواحد فمعدل الضريبة على المساكن التي يسكنها افراد مالكون اقل من المعدل على المساكن التجارية ، في حين ان الضرائب على الاراضي الزراعية تكون اقل منها على الاستخدامات الاخرى للاراضي وذلك لان المزارعين يكونون في الغالب اقل دخلا، اما فيما يخص معدل الضريبة فعادة ما يكون نسبة من قيمة الملك. كما يمكن أن تكون قيمة في الألف بالنسبة لعملة التقييم، فمثلا إذا كانت قيمة الملك 50000 \$ كان معدل الضريبة 20 في الألف، فإن إجمالي الضريبة يكون: (50000 * 20) / 1000 = 1000\$.

ويتمتع المواطن الأمريكي في ظل ضريبة الاملاك بكثير من الاعفاءات ، منها اعفاءات التقدم في السن او اعفاءات الدخل المنخفض ، فمعظم الولايات تعطي السكان الذين تجاوزوا سنا معين اعفاءا من الضرائب على ممتلكاتهم ، وايضا الذين يحصلون على دخل منخفض نسبيا ، وهناك أربعون ولاية من الولايات تقدم إما ائتمانات ضريبية أو بعض الإعفاءات من ضرائب الاملاك بهدف التخفيف من القيمة المقررة للممتلكات الخاضعة للضريبة.

وهناك اعفاءات ضريبية اخرى متاحة للمواطن ، حسب قوانين كل ولاية ، اغلب الولايات تقدم حوالي 50 نوعا من برامج الاعفاءات من الضريبة على العقارات ، مثل تجميد القيمة المقدرة للعقارات الخاصة بالفرد بمجرد أن يصل إلى سن معينة ، فيتم غلق ملفه الضريبي أو تأجيل الضريبة ، بالإضافة إلى ذلك فان بعض المقاطعات والبلديات في كثير من الأحيان لديها خطط لتخفيف عبء ضريبة العقارات.

كما ان المتقاعدين من ذوي الدخل المنخفضة يؤخذ في الحسبان ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع قيمة العقارات مقارنة برواتب التقاعد التي لاتزيد في غالب الاحيان بنفس الزيادة في قيم العقارات لذلك دائما يوجد توجه للتغيير في مشاريع قوانين ضريبة العقارات .

ولاية لويزيانا مثلا تضع إعفاء كبير للعقارات وتمثل الضريبة العقارية بها أدنى معدلات الضرائب العقارية في امريكا ، حيث تبلغ نسبة الضريبة 0.172 % من القيمة السوقية العقار، بينما تمثل ولاية

تكساس أعلى المعدلات الفعلية لقيم الضرائب العقارية حيث تبلغ 1.8% من القيمة السوقية للعقار. وتشكل تكساس من الولايات ذات الدخل المرتفع ، ويتم إعادة التقدير للقيم السوقية للعقارات بشكل دوري كل ثلاث سنوات وذلك بناء على توجيهات الحكومة المركزية.

*الفرع الثاني:الضرائب غير المباشرة

أ. الضرائب على الإنفاق

في الولايات المتحدة تأخذ الضرائب على الإنفاق على المستوى المحلي (الولايات، والبلديات) المرتبة الثانية من إجمالي الحصيلة الضريبية على مستوى الولايات عام (2007) ويتم احتساب ضريبة المبيعات عن طريق ضرب سعر الشراء وفقا لمعدل الضريبة المطبقة ومعدلات الضرائب تختلف على نطاق واسع حسب الاختصاص وتتراوح بين 1% إلى 10%، وتتنحصر حصيلة الضرائب الفيدرالية في الضريبة النوعية على المبيعات والتي تفرض أساساً في عدد قليل من المنتجات كالكحول، ووقود السيارات والكازولين، خدمات التلفون وخدمات المرافق العامة والرسوم الجمركية على الواردات. وأسعار هذه الضرائب منخفضة تتراوح بين (5%، 10%) وتفرض على مستوى المنتج ماعدا خدمات التلفون والنقل الجوي والتي تفرض على مستوى الموزع وتفرض غالباً على أساس الوحدة¹، فهي عكس ضريبة القيمة المضافة تفرض مرة واحدة.

كما تفرض هذه الضرائب على مستوى المحليات أساساً في شكل ضريبة عامة على المبيعات العامة والتي تتفاوت أسعارها من ولاية إلى أخرى من (4%) إلى (7%)². فالضريبة العامة هي مفروضة على بيع أو تأجير السلع والخدمات كما توجد أيضاً ضرائب نوعية على ذات المنتجات الخاضعة للضريبة على الإنفاق على المستوى الفيدرالي، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار الحكومة الفيدرالية نظام الضرائب النوعية على المبيعات إلى المبررات التالية³:

1. تستخدم الضرائب النوعية على بعض المنتجات كبديل للحصول على رسوم مقابل الاستفادة من الخدمة، ويمكن النظر إلى ضريبة الكازولين والرسوم على السيارات على أنها مقابل استخدام للطرق التي توفرها الحكومة الفيدرالية.

¹ يونس أحمد البطريق ود. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، مرجع سابق، 1983، ص424.

²Anne Galmace , LA FISCALITE AUX ETATS-UNIS, PARIS , DIRECTION DE LA LEGISLATION FISCALE, www.minefi.gouv.fr/performance/pdf/fiscalite_etats_unis.pdf.p5

³ نفس المصدر ، ص159-160.

2. قد يستخدم هذا الأسلوب لتقليل الإنتاج من بعض السلع غير المرغوب فيها صحياً أو أخلاقياً ولتصحيح اختيارات المستهلك ومعاملة هذه السلع كسلع غير مرغوب فيها. وبالطبع فإن مهمتنا هنا ليس هو تحديد ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي بالنسبة لاستهلاك السلع المختلفة، وإنما نود الإشارة فقط إلى أن الطلب على السلعة سينخفض وفقاً لمرونة الطلب السعرية، ولما كان الطلب على السكاثر والمشروبات الكحولية غير مرن فإن تأثير هذه الضرائب على الاستهلاك لن يكون كبيراً ولكن ستحقق إيرادات ضريبية كبيرة.

3. أخيراً قد تفرض الضرائب النوعية لمحاربة التلوث المتخلف عن الأنشطة الإنتاجية، فتفرض الضرائب على المنتجات التي تسبب تلوثاً للبيئة. ويعني ذلك جعل المستهلك يتحمل بالتكاليف الإجمالية نتيجة استهلاكه للسلعة.

*الفرع الثالث: ضرائب اخرى

1- الضرائب الاستخراجية : هي ضرائب تفرض على استخراج الموارد الطبيعية من البيئة، مثل البترول والغاز و الفحم واليورانيوم والاعشاب والاسماك، ومثل هذه الضرائب لاتمثل اكثر من 1% من من اجمالي الدخل الضريبي في الدول المتقدمة وذلك بسبب محدودية قطاع الصناعات الاستخراجية، وهذا عكس ما هو موجود في الدول النامية¹، حيث ان هناك مجموعة من الولايات في امريكا تفرضها مثل نيو مكسيكو ومونتانا وايومنغ، كولورادو، ألاسكا ويتراوح حجمها من حوالي 800 مليون دولار في ولاية مونتانا إلى ما يزيد على 37 ملياراً لاسكا ويتميز دخل هذا النوع من الضرائب بالديمومة.

2-الضرائب الطوارئ والضرائب الحربية: هي ضرائب يتم فرضها على الافراد والشركات فقط في حالات الحروب والازمات القصوى كالزلازل القوية والفيضانات المدمرة²، وفي الولايات المتحدة تم فرض هذه الضريبة لأول مرة انضمامها الى الحرب في عام 1917.

3-ضريبة بافيت: أطلق على هذه الضريبة اسم الملياردير الأمريكي وارين بافيت الذي اشتكى مرارا من ان ضريبة الدخل التي يدفعها تعتبر نسبتها أقل مقارنة بمستوى دخل الطبقة المتوسطة. واعتبر بافيت أن هناك ثغرات في النظام الضريبي الأمريكي تجعل الاغنياء يدفعون ضرائب أقل بينما تزيد الأعباء الضريبية على عائلات الطبقة المتوسطة،و يأتي هذا الاقتراح في

¹ سعيد عبد العزيزي عثمان وشكري رجب العشماوي،مرجع سبق ذكره، ص 529 .

² نفس المرجع، ص 529.

إطار خطة طويلة الأمد لخفض العجز في الميزانية الفيدرالية وتفرض هذه الضريبة على كل من يزيد دخله عن مليون دولار سنويا.¹

1. 2 مميزات النظام الضريبي الأمريكي

اولا التطور التاريخي للنظام الضريبي الامريكي

من خلال دراسة التطور التاريخي للنظام الضريبي الأمريكي انه هناك ثلاث مراحل رئيسية من مراحل التطور التاريخي لهذا النظام نوجزها فيمايلي:

1- **مرحلة ما قبل 1913**: قبل هذا العام كانت الضرائب غير المباشرة ولاسيما الضرائب الجمركية تحتل الصدارة داخل الهيكل الضريبي حيث بلغت مساهمتها ما يتراوح بين (48%-91%) من اجمالي الحصيلة الضريبية، الا أن هذه الضرائب لم تستمر طويلا لحاجة الدولة الى زيادة حجم الايرادات.

2- **مرحلة ما بعد 1913**: تم التخلي عن الضرائب غير المباشرة بصفة جزئية وتم الاعتماد على ضرائب الدخل المباشرة والتي مثلت ما يقارب 50% من إجمالي الحصيلة الضريبية حيث أصبح الهيكل الضريبي يعتمد بصفة أساسية على الضرائب المباشرة (دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) و كذلك الضرائب غير المباشرة (الضرائب على المبيعات).

3- **مرحلة الإصلاح الضريبي 1986**: لم تتغير ملامح النظام الضريبي ولم تتغير مكوناته حيث ان الأهمية النسبية مازلت للضرائب المباشرة، أي أن الإصلاح اقتصر على التعديلات في بنود الاعفاءات الشخصية والاقتطاعات والتكاليف واجبة الخصم.²

ثانيا: خصائص وأهداف النظام الضريبي الأمريكي:

1- خصائص النظام الضريبي الامريكي:

يتميز النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بجملة من الخصائص نوردتها فيمايلي:

¹<http://gate.ahram.org.eg/News/116929.aspx/09/،182011> at .17:00

² سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2010، ص221.

*أن الضرائب في أمريكا ثلاثة أنواع ضرائب فدرالية تفرضها الحكومة المركزية وضرائب محلية تفرضها حكومات الولايات المتحدة ، وضرائب محلية تفرضها الهيئات المحلية ، والنوع الأول هو الأكثر حيث تصل نسبته في بعض السنوات إلى 75% بينما تصل نسبة ضرائب الولايات المتحدة 5, 12% ، وضرائب الهيئات المحلية 12% ، كما أن الضرائب الفدرالية تهتم بالضرائب المباشرة على الدخل بصورة رئيسية ، في حين أن الضرائب في الولايات تتجه بصورة أكبر بالضرائب غير المباشرة على الإنفاق (ولاسيما الضريبة على المبيعات) وأما ضرائب الهيئات المحلية فتتجه بصورة أكبر نحو الضرائب على رأس المال (وبالأخص الضرائب العقارية)؛

*وقد توسع المشروع الأمريكي في مفهوم الدخل الخاضع للضريبة حيث يشمل كلا من المزايا العينية والنقدية ، وجميع الأرباح العرضية كالأرباح الرأسمالية وأرباح اليانصيب وحتى الأرباح غير المشروعة كأرباح القمار والتهريب ؛

وبالمقابل استبعد من وعاء الضريبة التبرعات والهبات التي منحها صاحبها للهيئات العامة أو الجمعيات الدينية أو الخيرية، وذلك فحدود 20% من دخله ، أو 30% لحالات خاصة ، وكذلك فوائد الديون التي دفعها ، والضرائب التي أخذت منه ونفقات العلاج الطبي، والنفقات القضائية ، والنفقات والخسائر المرتبطة بمباشرة المهنة؛

*بالنسبة لجوانب الإنفاق على المستوى المحلي والولائي فتمثل أساساً في الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرفاهية¹؛

*هناك تنسيق ضريبي ما بين المستويات الثلاثة الفدرالي والمحلي والولائي وذلك بهدف التقليل من فرص حدوث ازدواج ضريبي؛

* يتميز النظام الضريبي الأمريكي بأنه ذو طبيعة لامركزية وذلك لان عملية فرض الضرائب تأخذ وقتاً طويلاً في المجالس النيابية (مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية المحلية) من ناحية كما يخشى أي حزب أن يقترح ضرائب جديدة أو يرفع من أسعار الضرائب القائمة أو يوسع من نطاقها خوفاً من تضاؤل فرص فوزه في الانتخابات من ناحية أخرى.

2- أهداف النظام الضريبي الأمريكي.

يعتبر النظام الضريبي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط انعكاساً طبيعياً للنظم

¹سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص314.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بل احد الأدوات والوسائل الهامة التي يستند عليها النظام الاقتصادي في تحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي منها:¹

- زيادة معدل التراكم الرأسمالي الخاص ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الحد من الاختلال في توزيع الدخل و الثروات بين أفراد المجتمع.
- معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

II ملامح النظام الضريبي السويسري

1.II الهيكل العام للنظام الضريبي السويسري

أولاً: الضرائب المفروضة في سويسرا في الثلاث مستويات: ان الجباية في سويسرا تتم على ثلاث مستويات (الفدرالية والكانتونات والبلديات) وذلك في حدود ما ينص عليه الدستور الفدرالي حيث لا يكون هناك تداخل بينها في فرض الضرائب وبهذه الصفة يعطي الدستور على سبيل المثال للفدرالية الحق في فرض بعض الضرائب ويمنع فرضها في الكانتونات، أما محليا ففي الواقع لدى كل كانتون قوانين ضريبية خاصة به، ويجوز له أن يفرض ضرائب لم تضعها الفدرالية وتضع البلديات الضرائب الخاصة بها بشكل مكمل للضرائب المفروضة في الكانتونات و احيانا قد تشارك فقط في تحصيل الإيرادات الضريبية للكانتونات حيث في بعض الكانتونات الضرائب المحلية للبلديات تفرض على أساس قوانين الكانتونات وفي أخرى تفرض على أساس اللوائح التنظيمية للبلديات. وعليه تتمتع البلديات والكانتونات بالاستقلالية في المجال الضريبي، وتتفاوت معدلات الرسوم بشكل كبير من كانتون الى آخر، اذ يستطيع كل كانتون تحديد قيمة الضرائب والرسوم المختلفة، والضرائب المفروضة في كل من المستويات الثلاثة ملخصة في الجدول التالي:

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب عشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 472.

الجدول 3 : الضرائب المباشرة و غير المباشرة المفروضة في سويسرا

البيان	الحكومي	الولاية	البلدية
الضرائب المباشرة	- ضريبة على الدخل - ضريبة على الدخل المتوقع من الفوائد والارباح	- ضريبة الدخل والثروة - الضريبة على راس المال - الضريبة على التركات والهبات. - ضريبة على الارباح العقارية وضريبة على نقل المباني	- ضريبة الدخل والثروة - الضريبة على راس المال - الضريبة على التركات والهبات. - ضريبة على الارباح العقارية وضريبة على نقل المباني
الضرائب غير المباشرة	- ضريبة القيمة المضافة على الزيوت المعدنية - ضريبة التبغ والبيرة -الضرائب الجمركية على الكحول	- ضريبة على أرباح اليانصيب - ضريبة على أماكن اللهو - الضريبة على السيارات	- ضريبة على أرباح اليانصيب - ضريبة على أماكن اللهو

المصدر: محمد حمو ومنور اوسرير ،جباية المؤسسات ،الشركة الجزائرية
بوداود،الجزائر،ط1،ص243.

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا بان المستويات الثلاثة الحكومية والولاية والبلدية تفرض ضرائب على الدخل وهي أساسا ضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين والريح الصافي على دخول الأشخاص الاعتباريين ،حيث تبلغ حصة الضرائب المباشرة في سويسرا 75% من مجمل الضرائب المفروضة ،في حين تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي 25% من مجمل الضرائب المفروضة، وكما هو الحال بالنسبة للكانتونات والبلديات حتى الكنائس الرئيسية في معظم الكانتونات تقوم بجباية ضريبة الدخل، و تقوم الكانتونات والبلديات بتحصيل الضرائب العقارية والضرائب الأخرى، و يعتبر النظام الضريبي السويسري فريدا من نوعه حيث أنه لا يوجد نظام جبائي موحد في جميع كانتونات الكنفدرالية ،كما أن الاقتطاع الضريبي للشركات والأفراد في سويسرا من بين أدنى المعدلات الأوروبية، وهو بالنسبة للشركات يتراوح بين 16 و 25٪، أما بالنسبة للأفراد، فيتراوح بين 5 و 20٪. ويرجع الفضل في اعتدال النسبة الضريبية إلى الحرية التي لدى الكانتونات والبلديات وما ينتج عن ذلك من أجواء تنافسية، فضلا عن كون الشعب هو الذي يقرّر نسبة الضريبة التي تطبّقها

الدولة، ناهيك عن استقرار الحالة السياسية في البلاد. ونظرا لما سبق فإن الضرائب المكونة للنظام الضريبي السويسري هي كالآتي:¹

1- الضرائب المفروضة على الشركات التجارية

وتطبق الحكومة الفدرالية ضريبة فدرالية مباشرة على أرباح الشركات التجارية (الشخص الاعتباري)، وهذه النسبة ثابتة في كامل الأراضي السويسرية، وقيمتها الحالية هي 8,5%، كما تطبق الكانتونات وكذلك البلديات على هذه الشركات ضريبة مباشرة تختلف نسبتها من كانتون إلى آخر ومن بلدية إلى أخرى، وقيمتها الحالية كالآتي:

• ضرائب الكانتونات على الأرباح تتراوح ما بين 4,4 - 19%

• ضرائب البلديات على الأرباح تتراوح ما بين 4 - 16%

• ضرائب الكانتونات على رأس المال تتراوح ما بين 0,03 - 0,3%

• ضرائب البلديات على رأس المال تتراوح ما بين 0,04 - 0,25%

• إجمالي القيمة الضريبية (كانتونات وبلديات) تتراوح ما بين 16 - 25%

كما يمكن لبعض الشركات أن تحصل على إعفاء ضريبي كلي أو جزئي، وهذا يختلف بحسب نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، كما يختلف من كانتون لآخر.

2- الضرائب المفروضة على الأشخاص

إن الضريبة المباشرة على دخل الشخص الطبيعي هي أكثر أنواع الضرائب أهمية، باعتبارها تمثل نحو نصف إجمالي الإيرادات وتُحسب بناءً على بيان الدخل السنوي، وفق نموذج واحد لا غير، قد يختلف من كانتون لآخر ويخضع الأفراد العاملون لضريبة دخل فدرالية قيمتها موحدة في كل أنحاء سويسرا، ولكنها تختلف تصاعدياً تبعاً للأجور التي يتقاضونها، كما يخضع الأفراد العاملون - بحسب أماكن إقامتهم - لضريبة دخل مباشرة تخص الكانتون والبلدية، وهذه الضريبة بالإضافة إلى كونها تزيد نسبتها تبعاً لأجور الأفراد، فإنها تختلف من كانتون لآخر ومن بلدية لأخرى. الحد الأعلى لضريبة الدخل الفدرالية: 11,5%.

¹<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3286562013. 20:00./02/07>

مثال على ضريبة الدخل التصاعديّة الخاصة بالكانتون زيورخ عام 2008:

- إذا كان الدخل السنوي 50.000 فرنك، كانت ضريبته ما بين 5 و13%.
- إذا كان الدخل السنوي 500.000 فرنك، كانت ضريبته ما بين 11 و27%.

3- الضريبة على الممتلكات :

تجبي هذه الضريبة لصالح الكانتونات والبلديات، وتؤخذ من مالكي المباني والأراضي والممتلكات الأخرى الخاضعة للضريبة، وقيمتها غير ثابتة تختلف بحسب الكانتون أو البلدية، كما تختلف بحسب نوع هذه الممتلكات و الحد الأقصى لضريبة الممتلكات هو 8,9%.

4- الضريبة الخاصة بالأجانب العاملين في سويسرا

بخصوص الأجانب الذين يعملون في سويسرا عملا محدودا بأجل، فإن لديهم إمكانية الحصول على تخفيض في قيمة الضريبة الفدرالية المباشرة، كما أن معظم الكانتونات تقدّم امتيازات ضريبية خاصة بالأجانب. وتأخذ مصلحة الضرائب بالاعتبار بعض النفقات الخاصة بمصاريف العمل والتأمينات والأسرة، ومصاريف التحول إلى البلد الأصلي والإعفاء من تكاليف الجمارك عند التحول إلى سويسرا، كما يمكن أن تخصم تكاليف المدارس الدولية.

5- الضرائب على الانفاق و الثروة:

أ-ضريبة القيمة المضافة (TVA):هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع الأموال والخدمات والمنتجات المستهلكة، محلية الصنع كانت أم مستوردة، بينما تعفى منها الصادرات، وهي في سويسرا من استحقاقات الخزينة الفدرالية وهي أقل نسبيا عنها في بقية الدول الأوروبية، وهي في العموم 7,6% (وقد تقرر زيادتها إلى 8% ابتداءً من 1 يناير 2011)، أما بالنسبة لخدمات الفنادق فهي 3,6%، وبالنسبة للمواد الأساسية الأولية فهي فقط 2,4%، أما السلع والخدمات الأخرى مثل الرعاية الطبية والتعليم، فإنها معفاة من هذه الضريبة.

ب-ضريبة التركات والهبات:لا تفرض الحكومة الفدرالية ضريبة على الميراث ولا على الهبات، بينما تفرضها معظم الكانتونات وقيمة هذه الضريبة تصاعديّة تقريبا في كل الكانتونات وفي معظم الأحيان متطابقة لكل من الضريبتين وتتراوح ما بين 10 و50%، إلا أن كانتون شفيتس، خلافا لغيره من الكانتونات، لا يفرض ضريبة على التركات، كما لا يفرض كانتون لوتسرن ضريبة على

الهيئات. وتعتمد ضريبة التركات والهيئات على درجة القرابة والمبلغ المنقول، ويعفى الزوجان وكذلك الورثة بسبب مباشر (صلة قرابة) من هذا النوع من الضرائب في معظم الكانتونات.

6- ضرائب فدرالية أخرى:

- الدخل من رؤوس الأموال المنقولة والربح في اليانصيب 35٪.

- الديات والتعويضات ومعاشات الإعاقة والتقاعد 15٪.

- المستحقات من التأمينات المختلفة 8٪.

7- ضرائب أخرى تفرضها الكانتونات والبلديات:

- ضريبة الأرباح العقارية 3 - 64٪.

- رسوم نقل الملكية (ألغيت جزئياً) 0.8 - 3.3٪.

- "الضريبة الشاملة" الضريبة الجزائرية الوحيدة ويدفع الأشخاص الذين يتمتعون بهذا الامتياز مبلغاً سنوياً ثابتاً يتحدد بحسب مستوى المعيشة، لا بحسب الثروة والمداخيل وبشكل أكثر دقة، يتحدد المبلغ الذي يتوجب دفع الضريبة عنه وفق الحد الأدنى لمعدل الإيجار أو وفق القيمة المنقولة للمنزل الذي يسكنه المكلف. لكن الأثرياء الأجانب الذين يحظون بهذا الامتياز، يجب أن تتوفر فيهم بعض الشروط، ومن أبرزها الإقامة في سويسرا أغلب أيام السنة (180 يوماً)، وألا تكون لهم أنشطة اقتصادية على التراب السويسري.¹

II. 2 مميزات النظام الضريبي السويسري:

النظام الضريبي السويسري يتميز ببعض الخصائص أهمها:²

- تتحصل الحكومة على النصيب الأكبر من الإيرادات المتأتية من الضرائب على الاستهلاك أما إيرادات الكنتونات والبلديات فتأتي بشكل أساسي من الضرائب المباشرة على دخول

¹ <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29117642#20:04> 2013/02/07 .

² محمد حمو ومنور اوسرير، مرجع سابق، ص 248.

الأفراد ودخول الشركات.

- حوالي 90 % من إيرادات الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تعود للكتونات ومع ذلك تمثل هذه الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل المستويات الثلاثة معا، إذ انها تمثل حوالي 70% من إيرادات الضرائب الإجمالية.

- يمكن ان تختلف نسب الضرائب بين الكتونات بشكل ملفت حسب مكان الإقامة.

- قامت العديد من الكتونات في المناطق السويسرية المتحدثة بالألمانية بالتخفيض من معدلات الضرائب لديها لتشجيع الأثرياء والشركات على الإقامة فيها، إذ لاتزيد نسبة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات في كانتون اوفالد عن 13.1 % متقدما بذلك على كانتون شفيتس ب 15.1% وكانتون تسوغ ب 16.4% وتحتل بقية الكانتونات وسط الترتيب.

- الضريبة على الدخل تصاعدية حتى على المستوى الحكومي، حيث يعكس الزيادة التدريجية في الضرائب على دخل الأشخاص المقيمين في كانتون زيورخ، فمثلا سكان هذه المقاطعة حسب إحصائيات 2001 يدفعون نسبة 0.59% اذا ادركوا دخل سنوي قدره 30000 فرنك سويسري مقابل 23.25% اذا ادركوا دخل قدره 01 مليون فرنك سويسري.

- يصل متوسط الضرائب على الشركات الأجنبية العاملة في سويسرا الى نحو 21% من الأرباح، هذا ما جعل اغلب الشركات تتجه الى سويسرا وذلك نظرا للاستفادة من موقعها الجغرافي وسرية حساباتها المصرفية والخدمات التقنية والعلمية المتاحة لها، والبنية التحتية بالإضافة الى الامتيازات الضريبية.

III مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري والامريكي والسويسري

النظام الضريبي الجزائري نظام ضريبي مركزي التشريع، حيث يتم تحديد معدلات الضريبة على المستوى الحكومي وكذا توزيعها بين الولايات، وينقسم هيكل النظام الى الجباية العادية والجباية البترولية. ويتصف النظام الجبائي بالمحدودية وهيمنة الدولة على حصة الأسد، بينما ليس للبلديات نظام "جباية محلي"، على غرار استقلالها المالي. ولقد نادى عدة جهات، بضرورة مراجعة منظومة المالية المحلية وخاصة بعد النتائج السلبية التي طبعها الجماعات المحلية من جراء تطبيق الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 حيث يجب ان تكون للجماعات المحلية أي الولايات والبلديات نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحصص معين بين الولاية والبلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية. حيث أن في النظام الحالي، السلطة

الجبائية للبلدية محدودة بحصتها من إيرادات النظام الوطني العام للضرائب. حيث إن حصتها هذه لا تشكل في المتوسط سوى 23 % من مجموع الإيرادات الجبائية العادية الوطنية، هذه النسبة المنخفضة مخصصة لتمويل 48 ولاية و 1541 بلدية، بما فيها الصندوق المشترك للجماعات المحلية¹.

III. 1 المقارنة بين النظام الضريبي الجزائري والنظام الضريبي الأمريكي

سنقوم بالمقارنة بين النظامين وذلك من خلال عرض كل من انواع الضرائب وتوزيعاتها بين مختلف المستويات الحكومية والحصيلة الضريبية لكل مستوى من المستويات الحكومية من الإيرادات الضريبية للولايات المتحدة والجزائر، وهذا موضح في الجدول ادناه:

الجدول 4 : مقارنة النظام الضريبي الجزائري مع النظام الضريبي الأمريكي

النظام الضريبي الأمريكي	النظام الضريبي الجزائري
<p>1- الضرائب المكونة للنظام الضريبي الأمريكي</p> <p>1-1 الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ومصادر الدخل هي:</p> <p>- دخل العمل (كالاجور والمرتبات والمعاشات)؛</p> <p>- دخل راسمال (توزيعات الاسهم ،الفوائد على الايداعات والقروض ،ايجارات العقارات)؛</p> <p>- دخل العمل ورأسمال (الارباح التجارية والصناعية وارباح المهن غير التجارية)؛</p> <p>- أرباح اليا نصيب والأرباح غير المشروعة كأرباح القمار والتهرب وغيرها؛</p> <p>- الجوائز والهدايا.</p> <p>- تحسب قيمة الضريبة الواجبة الدفع وفقا لجدول</p>	<p>1- الضرائب المكونة للنظام الضريبي الجزائري</p> <p>1-1 الضريبة على الدخل الاجمالي</p> <p>ويعرفها المشرع الجزائري كما يلي : "يتم تأسيس ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تدعى بضريبة الدخل الإجمالي، تطبق هذه الضريبة على دخول و أرباح المكلف بالضريبة التي تحققها و التي يحصل عليها كل سنة" ويتكون الدخل الاجمالي من ستة انواع من المداخل وهي :</p> <p>1- الأرباح الصناعية و التجارية و الحرفية</p> <p>2- أرباح المهن غير التجارية</p> <p>3- مداخل إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية</p> <p>4- مداخل رؤوس الأموال المنقولة</p>

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الرسوم على رقم الاعمال 2013، المادة 161 المعدلة بموجب المادة 10 من 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ،ص 440.

<p>تصاعدي بالشرائح وتختلف هذه الاخيرة حسب الحالة العائلية للمكلف بالضريبة.</p>	<p>5- المرتبات و الأجر و المعاشات و الربوع العمرية 6- المداخل الفلاحية</p>
<p>1-2 الضرائب على دخل الشركات تسري هذه الضريبة على جميع الأشخاص الاعتباريين، وإن كان يقتصر سريانها بصفة عامة على الشركات المساهمة وشركات التأمين والهيئات الأمريكية وغيرها من المنشآت الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق الربح،</p>	<p>* تحسب قيمة الضريبة الواجبة الدفع وفقا لجدول تصاعدي بالشرائح او وفقا لمعدلات نسبية (في حالة مداخل إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية ومداخل رؤوس الأموال المنقولة)</p>
<p>*سعر هذه الضريبة تصاعدي بالشرائح شأن الضريبة على الأشخاص الطبيعيين، تتراوح أسعارها بين (15%-35%)</p>	<p>1-2 الضريبة على ارباح الشركات وهي حسب ما جاء في نص قانون الضرائب المباشرة تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 و تسمى الضريبة على أرباح الشركات</p>
<p>1-3 الضرائب على الانفاق (المبيعات)</p>	<p>* تحسب قيمة الضريبة الواجبة الدفع على ارباح الشركات وفقا لمعدلات نسبية، معدل عام ومعدل خاص.</p>
<p>أ- لضرائب عامة على المبيعات تفرض على المستوى المحلي وهي عكس ضريبة القيمة المضافة تفرض مرة واحدة فقط اما على المنتج او الموزع ،</p>	<p>1-3 الرسم على القيمة المضافة: الرسم على القيمة المضافة هو عبارة عن ضريبة موحدة و مجزئة الدفع يقع مبلغها على القيمة المضافة على السلع و الخدمات أثناء الدفع، إنتاجها، أو تداولها. وتفرض على العمليات التي يقوم بها المنتجون و العمليات التي يقوم بها تجار الجملة الأشغال العقارية و تقديم الخدمات، ويتحملها المستهلك النهائي.</p>
<p>ب- الضرائب النوعية على المبيعات تفرض على عدد قليل من المنتجات كالكحول، والسكائر والكازولين ويتحملها المستهلك النهائي تشبهه tva. تفرض على المستوى الفيدرالي.</p>	<p>1-4 الضريبة على الاملاك/الثروة:</p>
<p>1-4 الضريبة على التركات والهبات: مقدار هذه الضريبة يعتمد على كمية الثروة التي حولها كل مواطن امريكي او يقيم في الولايات المتحدة إلى الآخرين قبل وبعد الوفاة، فاذا فاقت الثروة 5.25 مليون دولار تخضع ب40% من مبلغ الثروة الخاضعة.</p>	<p>ينكون وعاء الضريبة على الأملاك من القيمة، لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكه الأشخاص، سعر هذه الضريبة تصاعدي بالشرائح، تتراوح أسعارها بين (0%-1.5%) يقابله (اقل اويساوي 50000000- اكثر 400000000دج)</p>
<p>1-5 ضرائب اخرى: الضريبة على العقارات-الضريبة الاستخراجية - ضرائب الطوارئ - ضريبة بافيت.</p>	

	<p>1-5 ضرائب أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الرسم العقاري-الرسم على النشاط المهني -رسم التطهير-الرسم الصحي. - الرسم الداخلي لاستهلاك-رسوم الضمان.
<p>2- توزيع إيرادات الضرائب على مستويات الحكومة المختلفة</p> <p>1-2 الضرائب المحصلة لصالح الحكومة الفيدرالية</p> <ul style="list-style-type: none"> - الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين. - الضريبة على دخل الشركات. - الضرائب النوعية على المبيعات. - الضرائب على التراكات والهبات. - ضريبة بافيت. <p>2-2 الضرائب المحصلة لصالح الولايات والمحليات</p> <ul style="list-style-type: none"> - الضرائب العامة على المبيعات. - الضرائب الاستخراجية. <p>3-2 الضرائب المحصلة لصالح المحليات فقط</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضرائب العقارات 	<p>2- توزيع إيرادات الضرائب على مستويات الحكومة المختلفة</p> <p>1-2 الضرائب المحصلة لصالح الدولة</p> <ul style="list-style-type: none"> - الضريبة على الدخل الاجمالي - الضريبة على ارباح الشركات <p>2-2 الضرائب المحصلة لصالح الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.</p> <ul style="list-style-type: none"> - الرسم على النشاط المهني 2%(الولاية0.59% البلدية1.30% الصندوق م ج م%0.11) <p>3-2 الضرائب المحصلة لصالح البلديات فقط</p> <ul style="list-style-type: none"> - الرسم العقاري -رسم التطهير -رسم الإقامة <p>4-2 الضرائب والرسوم ذات التخصيص الخاص</p> <p>* الرسم على القيمة المضافة 10 % البلدية 80 %الدولة 10% ص م ج م¹</p>

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون ضريبة مباشرة و رسوم مماثلة 2013 ، المادة 42 المعدلة و المتممة بالمادة 2 منقانون المالية التكميلي 2008 ، ص 28.

	<p>* الضريبة على الاملاك (60% للدولة % 20 للبلدية)¹</p> <p>* الضريبة الوحيدة الجزائرية وتوزع ايراداتها كما يلي:</p> <p>40% ميزانية الدولة ، 48.5% لفائدة البلديات، 5 % لفائدة الولاية 5% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية، 1% لفائدة غرفة التجارة و الصناعة ، 0.02% لفائدة غرف الحرف، 0.48 % لفائدة غرفة الصناعة التقليدية.</p> <p>*ايرادات الضريبة الناتجة عن ايجار الملكيات المبنية وغير المبنية (50 % للدولة 50% للبلديات)</p>
<p>3- مساهمة الضرائب والرسوم في ايرادات الحكومات (الفيدرالية، المحلية والولائية) لعام 2010</p> <p>3-1 على مستوى الحكومة الفيدرالية</p> <p>- الضرائب على المرتبات تمثل 40% من دخل الحكومة الفيدرالية</p> <p>- الضرائب على الدخول الفردية الشخصية تمثل 41 % من دخل الحكومة الفيدرالية</p> <p>- الضرائب على دخل الشركات تمثل 9% من دخل الحكومة</p>	<p>3- مكانة الضرائب ضمن ميزانية الدولة لسنة 2010²</p> <p>3-1 الضرائب المحصلة لصالح الدولة</p> <p>- الضريبة على الدخل الاجمالي تمثل 53.2% من اجمالي ايرادات الضرائب المباشرة (297.57 مليار دج)</p> <p>- الضريبة على ارباح الشركات تمثل 45.9 % من اجمالي ايرادات الضرائب المباشرة (255.5 مليار دج)</p>

¹ الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي 2008 ، العدد 42، الصادرة 27 جولية 2008، المادة 10 المعدلة و المتممة للمادة 282 من قانون ضريبة مباشرة و رسوم مماثلة 2013 ، ص 5.

² الجريدة الرسمية، قانون المالية 2010 ، العدد 49، الصادرة 29 اوت 2010، المادة 64 المتضمنة قانون المالية لسنة 2010 ، ص 25.

<p>الفيدرالية</p> <p>-الضرائب على الهبات والتركات تمثل 1% من دخل الحكومة الفيدرالية</p> <p>2-3- الضرائب على مستوى الحكومات المحلية والولائية (ولاية اوهايو)</p> <p>-الضرائب على الدخل 32% من اجمالي الإيرادات الضريبية.</p> <p>-الضرائب على الممتلكات 29% من اجمالي الإيرادات الضريبية.</p> <p>-الضرائب على المبيعات 31% من اجمالي الإيرادات الضريبية.</p>	<p>2-3- الضرائب المحصلة لصالح الجماعات المحلية</p> <p>الرسم على النشاط المهني يمثل 1.21% من اجمالي إيرادات الضرائب المباشرة (6.79 مليار دج)</p> <p>3-3-الضرائب المحصلة لصالح البلديات الاخرى</p> <p>- الرسم على القيمة المضافة 60.28 % من اجمالي إيرادات الضرائب غير المباشرة (452.06 مليار دج)</p> <p>الرسم الداخلي على الاستهلاك 5.58% من اجمالي إيرادات الضرائب غيرالمباشرة. (41.78 مليار دج)</p> <p>حقوق التسجيل والطابع 5.31% من اجمالي إيرادات الضرائب غير المباشرة. (39.84 مليار دج)</p> <p>الرسوم الاخرى % 28.8 من اجمالي إيرادات الضرائب غيرالمباشرة. (216.19 مليار دج)</p>
--	---

المصدر: من اعداد الباحثين .

من الجدول اعلاه نستنتج ان النظام الضريبي الامريكى يتكون من تشكيلة متنوعة من الضرائب ، فعلى المستوى الفيدرالي نجد أنه من اهم مصادر دخل الحكومات الفيدرالية الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين ودخل الشركات وتكون معدلاتها على هذا المستوى مرتفعة مقارنة بالمستويين الولائي والمحلي حيث المعدلات فيها منخفضة جدا وذلك بهدف تقادي حدوث ازواج ضريبي، كما نلاحظ أن المشرع الامريكى توسع في تحديد مفهوم الدخل الخاضع للضريبة حيث يشمل كلا من المزايا العينية والنقدية ، وجميع الأرباح العرضية كالأرباح الرأسمالية وأرباح اليانصيب وحتى الأرباح غير المشروعة كأرباح القمار والتهرب . وبالمقابل استبعد من وعاء الضريبة التبرعات والهبات التي منحها صاحبها للهيئات العامة ، أو الجمعيات الدينية أو الخيرية ونفقات العلاج الطبي، والنفقات القضائية ، والنفقات والخسائر بمباشرة المهنة ، ويعتبر النظام الضريبي الامريكى الوحيد في العالم الذي يسمح بخصم النفقات المرتبطة بالمهنة من وعاء الضرائب على الدخل، بالاضافة الى ذلك نجد أن فرض الضرائب على ارباح الشركات وفق جدول تصاعدي بالشرائح يجعلها أكثر عدالة، كما هناك ايضا الضريبة على التركات والهبات والضريبة النوعية على المبيعات ، هذه الاخيرة تفرض

على سلع معينة وهي تشبه الرسم على القيمة المضافة حيث ان المستهلك النهائي يتحملها، أما على المستوى الولائي والمحلي تحتل الضرائب العامة على المبيعات والضريبة على العقارات والضريبة على الدخل والضريبة الاستخراجية النسبة الاكبر من إيرادات المحليات والولايات، كما أن لهذه الاخيرة الحرية في تحديد معدلات الضرائب التي تختلف من ولاية الى اخرى و من فترة الى أخرى، وذلك بالتقدير الذي يكفي لتغطية نفقات موازاناتها وتحقيق التنمية المحلية.

وبالمقارنة مع النظام الضريبي الجزائري، فالضرائب تحدد أوعيتها ومعدلاتها على المستوى المركزي، وفيما يخص الضرائب المحصلة لصالح الدولة (الضريبة على الدخل الاجمالي الضريبة على أرباح الشركات) فمعدلاتها ثابتة على كامل التراب الوطني، أما فيما يخص الضرائب المحصلة لصالح الجماعات المحلية أوقات التخصيص الخاص فان حصيلتها تبقى عاجزة عن تغطية ميزانية الجماعات المحلية، وذلك لانها تحدد على مستوى مركزي وبالتالي لا تراعي خصائص النشاط الاقتصادي لكل ولاية أو بلدية، وعليه يجب اختيار الضرائب والرسوم التي تتناسب مع ذلك وتحقق حصيلة ضريبية ملائمة قادرة على تغطية نفقات الولايات أو البلديات المعنية من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة اخرى.

III. 2 مقارنة بين النظام الضريبي الجزائري والسويسري:

يتميز النظام الضريبي السويسري بتعدد الضرائب واحتوائه على عدد كبير من الضرائب وبالمقابل عدم وجود تنظيم قانوني موحد يسري على كل ضريبة في كل من الفدرالية والكانتونات والبلديات فكل من هذه المستويات تضع الضرائب الخاصة بها دون تداخل فيما بينها وتجمع حصيلتها الضريبية، فعلى سبيل المثال في سنة 2008 بلغت الحصيلة الضريبية للحكومة 122 مليار فرنك تتكون مما يلي:

الفدرالية 58,836 مليار فرنك، الكانتونات 38,641 مليار فرنك، البلديات 24,074 مليار فرنك، و الملاحظ في النظام السويسري أنه تقسم الإيرادات الضريبية بين الدولة والجهات المحلية فهذه الاخيرة تشارك في تحصيل وتسيير الموارد الجبائية فالبنظر إلى حصيلتها في سنة 2008 نجد أنها تقترب من نصف الحصيلة الضريبية الكلية على عكس ما هو موجود في الجزائر حيث نجد أن الدولة تأخذ حصة الأسد على حساب الجماعات المحلية في عملية توزيع حصص المداخل الضريبية، فإذا تفحصنا الموارد الجبائية الموجهة بصفة كلية إلى الجماعات المحلية نجد أنها ضعيفة المردود وهذا لأنها تفرض على قطاعات اقتصادية غير حيوية وضعيفة النشاط، إن هذا التوزيع يعكس اللامعالية التي تفرضها الحكومة فغالبا ما تكون حصة البلدية ضعيفة إن لم نقل مهملة، كما أنه يجسد تمركز الإيرادات الجبائية في المستوى الحكومي.

و تختلف الضرائب المكونة للنظام السويسري عن تلك الموجودة في النظام الجزائري، ففي سويسرا تفرض ضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين وعلى أرباح الشركات على المستويين الفدرالي والمحلي أما الضريبة على ثروة الأشخاص الطبيعيين وعلى رأس مال الشركات تجبى على المستوى المحلي فقط، فقد خصصت لهذا الأخير وبصفة مباشرة مداخيل جبائية لأبأس بها تمكنها من تسيير مصالحتها بشكل فعال، وفي الجزائر مثلا لاتفرض ضرائب على رأس المال ولا على بعض المواد والأنشطة مثلما هو مطبق في سويسرا وهذا راجع إلى إختلاف المحيط الإقتصادي لكل من البلدين، كما أن الضرائب ذات العائد الكبير توجه بصفة كلية إلى الدولة اين تقوم بإعادة توزيعها على الجماعات المحلية بأشكال مختلفة.

كما أن توزع نوع الإيرادات الضريبية للفدرالية والكانتونيات والبلديات يختلف فالنسبة للفدرالية الضرائب غير المباشرة هي الأكثر أهمية نظرا للإيرادات الناتجة عنها وخاصة الضريبة على القيمة المضافة، أما الضرائب المباشرة فهي تشكل ثلث إيراداتها الضريبية والوضع مختلف بالنسبة للكانتونيات والبلديات فمصادرها الضريبية الأكثر أهمية تتمثل في الضريبة على الثروة للأشخاص الطبيعيين والضريبة على ربح ورأس مال الاشخاص المعنويين ففي سنة 2008 كانت حصيلتها 89,7% من اجمالي الإيرادات الضريبية، أما ما هو معمول به في الجزائر بالنسبة للدولة فإن أهم الضرائب والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة تجبى لصالحها، أما باقي الضرائب و الرسوم ففيها ما يحصل كليا أو جزئيا للجماعات المحلية وتأخذ فيها البلدية أكبر نسبة إلا أن هذه الصورة غير حقيقية لأن أغلب هذه الضرائب ضعيفة المردود وبعضها لا يجبى في الواقع.

أما فيما يخص عملية فرض الضرائب ففي سويسرا الشعب هو من يقرر الضرائب التي تفرض عليه عن طريق المجالس المنتخبة للكانتونيات والبلديات فلهذه الأخيرة حرية اختيار ضرائبها ما لم ينص الدستور الفدرالي صراحة بمنع جمع بعض الضرائب كما أن هناك تنسيق ضريبي على مستوى رفيع بين الكانتونات لتفادي الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي من خلال نقل مكان الإقامة من كانتون إلى آخر، أما في الجزائر السلطة المركزية هي من تحدد الضرائب المفروضة وتوافق عليها المجالس المنتخبة المتمثلة في البرلمان.

خاتمة:

ان التمعن في تركيبة النظام الضريبي الأمريكي والسويسري يسمح لنا بملاحظة مدى استقلالية الجماعات المحلية في تحديد وتوفير الموارد المالية والوسائل الكافية التي تمكنها من القيام بمهامها في اطار تحقيق التنمية الشاملة، حيث اصبحت هذه الاستقلالية ضرورة حتمية بالنسبة

للجزائر، حيث بالرغم من تخصيصها مداخيل بعض الضرائب والرسوم لصالح الجماعات المحلية، إلا ان مردودية هذه الضرائب والرسوم ضعيفة وغير كافية لتمويل النفقات المحلية وهذا راجع الى مركزية التشريع في الجزائر، حيث يتم إحداث الضرائب والرسوم مركزيا، وكذا تخصيصها وتعديلها وهذا ما ينعكس سلبا على ميزانيات الجماعات المحلية وذلك بسبب إقصاء مشاركتها في إحداث الضرائب والرسوم ، لكون المسؤولين المحليين أقرب بكثير من المواطن المحلي عموما والمكلف المحلي خصوصا، وبالتالي من الضروري اصلاح المنظومة الجبائية الجزائرية و استحداث منظومة جبائية محلية من خلالها يكون للجماعات المحلية استقلالية مالية ونظام جبائي منفصل عن النظام الجبائي للدولة يتم احداث وتعديل معدلاته على المستوى المحلي بالشكل الذي يتناسب مع الامكانيات الاقتصادية لكل منطقة ويحقق مردودية ملائمة قادرة على تغطية العجز في موازنة الجماعات المحلية من جهة وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى.

*التوصيات:

- 1-حتمية إنشاء نظام جبائي محلي مستقل عن جباية الدولة ويتلائم مع المحيط الإقتصادي وذلك لتحقيق مردودية ملائمة مقبولة سياسيا واجتماعيا وذلك لتحقيق المصلحة العامة دون خلق صعوبات للأعوان الاقتصاديين؛
- 2-ضرورة رفع حصة استفادة الجماعات المحلية من الايرادات الضريبية خاصة ذات العائد المرتفع؛
- 3-ضرورة توسيع الوعاء الضريبي للضرائب والرسوم ضعيفة المردود بشكل لا يعيق المسار التنموي؛
- 4-يجب مراعاة الامكانيات الاقتصادية ونوع النشاط الاقتصادي الغالب في كل منطقة عند احداث الضرائب والرسوم ذات التخصيص المحلي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية ؛
- 5-ان إحداث منظومة جبائية محلية مستقلة ،تجعل الضرائب المحصلة لصالح الجماعات المحلية أكثر ملائمة وعدالة، وذلك لانها تعد من طرف مسؤولين محليين أقرب الى المكلف المحلي خصوصا؛
- 6-إن الرفع في الايرادات الجبائية المحلية ليس بالضرورة وضع رسوم وضرائب جديدة أو الزيادة في النسب المقررة بقدر ما هو تفويض السلطة للجماعات المحلية وإعطائها الإستقلالية الجبائية والحق في جمع وتحصيل الايرادات الضريبية، إضافة إلى دراية وعناية هذه الجماعات

بالضرائب والرسوم الحالية من خلال الصرامة في التحصيل ومراعاة العدالة في التوزيع؛

7- ان تفويض سلطة فرض الضرائب وتحصيلها الى الجماعات المحلية يسمح بسرعة انجاز الاعمال وتخفيف عبء العمل عن الدولة مما يجعلها تتفرغ لوظائفها الرئيسية ولعملية التخطيط،بالاضافة الى ان هذا الامر يرفع من درجة الوعي الضريبي لدى المكلف المحلي ويزيد من شعوره بالمسؤولية في عملية تحقيق التنمية المحلية؛

8-الاعتماد على التقسيم الاداري الجهوي المعمول به للمصالح الضريبية التابعة للمديرية العامة للضرائب كمرحلة اولية لتطبيق اللامركزية الجبائية،حيث هذا سيقفل من الجهود والنفقات الضرورية لعملية إحداث نظام جبائي محلي.

المراجع:

- 1- المرسي السيد الحجازي،النظم والقضايا الضريبية المعاصرة،الاسكندرية،اليكس لتكنولوجيا المعلومات،2004.
- 2- سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية،الاسكندرية،2004 . المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2004.
- 3- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007،
- 4- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية،مكتبة الاشعاع الفنية،الاسكندرية،2010 .
- 5- يونس أحمد البطريق وحامد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية،بيروت،1983.
- 6- قانون المالية التكميلي لسنة 2006 .
- 7- قانون المالية التكميلي 2008.
- 8- قانون المالية التكميلي 2008
- 9- الجريدة الرسمية، العدد49، الصادرة 29 اوت 2010، المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 10- Anne Galmace , LA FISCALITE AUX ETATS-UNIS, PARIS , DIRECTION DE LA LEGISLATIONFISCALE,www.minefi.gouv.fr/performance/pdf/fiscalite_etats_unis.pdf.
- 11- America's Aversion to Taxes".New York Times. August 14, 2012.
<http://www.nytimes.com/2012/08/15/business/economy/slipping-behind->

because-of-an-aversion-to-taxes.html?_r=1&src=recg. Retrieved 2012-08-15.

12- <http://ar.wikipedia.org/wik07./02/2013>,

13-http://en.wikipedia.org/wiki/File:Federal_Receipts_by_Source,_2010.jpg
03/03/2013..17:3014-

en.wikipedia.org/wiki/Income_tax_in_the_United_States#Distributi2013
03/03/

15- Fisher, Glen, History of Property Taxes in the United States,
2002,<http://eh.net/encyclopedia/article/fisher.property.tax.history.us>,12/0
3/2013,16-:www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29117642#.
07/02/2013